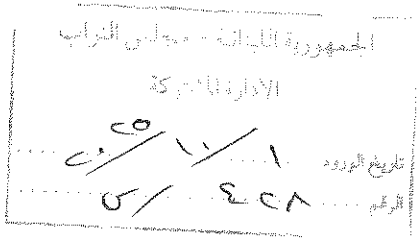

دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة 124 من نظام مجلس النواب نتوجه إلى الحكومة بالسؤال الآتي، آملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

النائب فؤاد مصطفى مخزومي

بيروت في 30-9-2025

دولة رئيس الحكومة
القاضي نواف سلام المحترم
الموضوع: قرار حصر السلاح بيد الدولة ومعوقات تطبيقه

نتشرف بتوجيه السؤال التالي نصّه إلى الحكومة:
لما كانت الحكومة قد اتخذت في جلسة الخامس من آب القرار بحصر السلاح بيد الدولة، وتبنّت في الخامس من أيلول خطة قيادة الجيش لتنفيذ القرار؛

ولما كنا قد اعتبرنا هذه القرارات خطوة سياسية وسيادية مهمة لتعزيز سلطة الدولة ومؤسساتها الشرعية؛

لذلك،
نأمل من دولتكم الإجابة عن الآتي :
-ما هي المعلومات التي تمّت على أساسها موافقة مجلس الوزراء على الأهداف الواردة في مقدمة الورقة التي تقدم بها الجانب الأميركي بشأن تمديد وتثبيت إعلان وقف الاعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل؟

- لماذا يوجدعدم وضوح في تنفيذ خطة الجيش التي تبنتها الحكومة حول حصر السلاح بيد الدولة؟

- لماذا لا تطلع الحكومة النواب على معلومات وتفاصيل الخطة ومضمونها، وإذا كان ما يتم تنفيذه يتماشى مع الخطة؟

- ما هي طبيعة الاتصالات العربية والدولية التي أجرتها الحكومة أو تجريها لمواكبة هذا الملف وتأمين الظروف المؤاتية لتنفيذه؟

- ما هي العراقيل والمعوقات التي تبطئ، سواء كانت سياسية أم أمنية أم إدارية أم مالية؟ وكيف تنوي الحكومة مواجهتها وتجاوزها؟

إنّنا من موقعنا في المجلس النيابي، نسأل الحكومة عن رؤيتها وموقفها الواضح من تنفيذ قراراتها السيادية، وعن موقفها من المشروع المقدَّم لدعم الجيش، ونطالب بالرد ضمن المهلة القانونية. ونطلب وضع المجلس النيابي في الصورة الحقيقية لملف حصر السلاح، باعتباره سلطة التشريع ومراقبة عمل السلطة التنفيذية، ولضرورة تعاون السلطات، لاستكمال بسط سلطة الدولة على اراضيها وتطبيق الدستور والقرارات الدولية حماية للبنان واللبنانيين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب فؤاد مصطفى مخزومي